

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية للشركة الأم والموحدة

عدم إبداء الرأي

كنا مكلفون بتدقيق البيانات المالية للشركة الأم والموحدة ("البيانات المالية") لشركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) ("الشركة الأم" أو "الشركة") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

لا نبدي رأياً حول البيانات المالية المرفقة للشركة الأم والمجموعة. نظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم أساس عدم إبداء الرأي من تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية مناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أساس لعدم إبداء الرأي

(أ) اعتباراً من 1 يناير 2019، بدأت الشركة الأم في ترحيل نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بها من Oracle ERP إلى Xpdeon ERP. استناداً إلى إجراءات التدقيق التي تم إجراؤها، قمنا بتقييم أن عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات (إدارة الوصول وإدارة التغيير وإدارة العمليات) على Xpdeon ERP لم تكن فعالة. بالتالي، لم نتمكن من اختبار ضوابط تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. في غياب أي إجراءات تدقيق بديلة يمكننا القيام بها، لم نتمكن من التوصل إلى قناعة بشأن الضوابط المحيطة بالبيانات التي تم إنشاؤها من نظام Xpdeon ERP لإعداد التقارير المالية كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. بالتالي، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أي تعديلات على البيانات المالية ضرورية.

(ب) كما في 31 ديسمبر 2019، قامت الشركة الأم بإدراج دائنون تجاريين في بيان المركز المالي بمبلغ 45.219 ألف ريال عماني. لقد طلبنا تأكيد الرصيد على أساس الحينة. في التأكيدات المستلمة وحيث تم إعداد التسويات من قبل الإدارة، تم تحديد فرق بمبلغ 3.623 ألف ريال عماني لم يتم تسجيله في الدفاتر المحاسبية في 31 ديسمبر 2019. وفي التأكيدات المستلمة بمبلغ 18.453 ألف ريال عماني؛ لم نتمكن الإدارة من إجراء تسويات بشأن الفروقات المحددة. لم نقلق تأكيدات لأرصدة تجارية دائنة بمبلغ 2.529 ألف ريال عماني. في غياب هذه التأكيدات والتسويات، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن القيمة الدفترية للذمم التجارية الدائنة في 31 ديسمبر 2019. بالتالي، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات فيما يتعلق بالدائنين التجاريين كما في 31 ديسمبر 2019 والتأثير ذي الصلة على تكلفة العقد وإيرادات العقد وأعمال العقد قيد التنفيذ والنتائج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

(ج) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تم إبلاغ إدارة الشركة الأم بعدد كبير من أوامر الشراء غير الصالحة للموردين التي رفعتها وحدة إدارة سلسلة التوريد. أسفر تحقيق داخلي بشأن أوامر الشراء هذه وعمليات الشراء عن عدد من النتائج والمخالفات التي تحدد انتهاكات سياسات وإجراءات الشراء للشركة الأم. كما في 31 ديسمبر 2019، لم يتم التأكد من الأثر المالي لهذه المخالفات. بالتالي، لا يمكننا تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات فيما يتعلق بتكلفة المبيعات والأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وأي تعديلات مقابلة للذمم الدائنة التجارية والخسائر المترتبة كما في 31 ديسمبر 2019 والأثر ذي الصلة، إن وجد، على السنوات السابقة.

(د) كما هو مبين في الإيضاح 33 حول البيانات المالية، فقد تعاملت الشركة الأم مع أطراف ذات علاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ومع ذلك، في غياب تسوية تفصيلية لحركة أرصدة الأطراف ذات العلاقة؛ لم نتمكن من التحقق من دقة المبالغ التي تم بيانها كعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة. بالتالي، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تم الإفصاح عنها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية للشركة الأم والموحدة (تابع)

بالإضافة إلى أمور أساس عدم إبداء الرأي المذكورة أعلاه، فقد حددنا أمور إضافية على النحو التالي، التي كانت ستتطلب خلافًا لذلك تعديل رأي التدقيق:

(أ) خلال تدقيقنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لاحظنا أن مستحقات الشركة الأم للمشتريات والعقود من الباطن كما في 31 ديسمبر 2018 تم إدراجها في بيان المركز المالي بمبلغ 27.508 ألف ريال عماني. على الرغم من أن الشركة الأم بدأت في تنفيذ نظام Xpedeon ERP من 1 يناير 2019، كما في 21 مارس 2019، وهو تاريخ تقرير تدقيقنا حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لم يكتمل تنفيذ Xpedeon ERP. ونتيجة لذلك، لم تسجل الشركة الأم جميع الفواتير بعد 1 يناير 2019 في سجلاتها المحاسبية. في غياب المعلومات المحاسبية ذات الصلة، لم نتأكد من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول قيمة المستحقات للمشتريات والعقود من الباطن في 31 ديسمبر 2018. وبالتالي، لم نتأكد من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات بشأن هذه المستحقات كما في 31 ديسمبر 2018 والتأثير ذي الصلة على تكلفة العقد وإيرادات العقد وأعمال العقد قيد التنفيذ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والأثر لاحق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والأرصدة كما في 31 ديسمبر 2019.

(ب) كما هو مبين في الإيضاح 6 أ حول البيانات المالية، فقد باعَت الشركة الأم عملياتها الهندية التي تضم ثلاث شركات تابعة وثلاث شركات شقيقة إلى طرف ذي علاقة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. أرباح بيع هذه الاستثمارات في البيانات المالية للشركة الأم والبيانات المالية الموحدة بلغت 1,265 ألف ريال عماني و 15,215 ألف ريال عماني على التوالي، وتم الإفصاح عن الإفصاحات المتعلقة بها وفقًا لمعيار التقرير المالي الدولي 5 في الإيضاح 6 أ حول البيانات المالية. ومع ذلك، فإن أرباح بيع العمليات الهندية والخسارة للفترة من العمليات المتوقفة والإفصاحات ذات الصلة تستند إلى المعلومات المالية لهذه الكيانات كما في 31 ديسمبر 2018، وليس حتى تاريخ البيع في 27 يونيو 2019. قمنا بالتدقيق على رأينا حول أرصدة حسابات الأصول المحتفظ بها للبيع والمطلوبات المحتفظ بها للبيع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والنتائج للسنة المنتهية في ذلك الوقت كما هو مذكور في النقطة (هـ) أدناه والتي قد يكون لها تأثير على تحديد الربح من بيع العمليات الهندية وخسارة الفترة من العمليات المتوقفة والإفصاحات ذات الصلة. وبناءً على ذلك، لم نتأكد من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالأرباح الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات، والخسارة للفترة من العمليات المتوقفة والإفصاحات ذات الصلة المدرجة في هذه البيانات المالية كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وبالتالي، لم نتأكد من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات للأرباح التي تم تحديدها من بيع العمليات الهندية والخسارة للفترة من العمليات المتوقفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والإفصاحات ذات الصلة.

(ت) الأصول المحتفظ بها للبيع في 31 ديسمبر 2018

لم نتأكد من الحصول على أدلة تدقيق كافية تتعلق بشركة تابعة للمجموعة في الهند المصنفة كمجموعة التصرف المحتفظ بها للبيع للأسباب التالية كما تم طرحه في الإيضاح 6 أ:

- سجل الأصول الثابتة غير المكتمل كما في 31 ديسمبر 2018
- عدم الامتثال لقانون ضريبة السلم والخدمات، 2017
- عدم توفر تأكيد الرصيد من الموردين وبيانات التسوية ذات الصلة.

بالتالي، لم نتأكد من تحديد ما إذا كانت قد وجدت أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بأرصدة الحساب كما هو موضح أدناه:

- الأصول المحتفظ بها للبيع بمبلغ 8.493 ألف ريال عماني كما في 31 ديسمبر 2018
- مطلوبات محتفظ بها للبيع بمبلغ 6.870 ألف ريال عماني كما في 31 ديسمبر 2018
- نتائج العمليات المتوقفة والتي بلغت خسائرها 2.149 ألف ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تقرير مدققى الحسابات المستقلين إلى مساهمى شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية للشركة الأم والموحدة (تابع)

ت) كما في 31 ديسمبر 2019، قامت إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتكوين مخصص لمكافأة الموظفين بمبلغ 350 ألف ريال عماني. بناءً على الرأي المعدل الصادر عن مدققى حسابات الشركة التابعة، لم يكن هناك ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة على مدى ملائمة هذا المخصص كما في 31 ديسمبر 2019. بالتالى، لا يمكننا تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على المخصصات والمستحقات كما في 31 ديسمبر 2019 والتأثيرات اللاحقة على نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تأكيد أمور

علاوة على ذلك، نود أن نلفت الانتباه إلى الأمور التالية:

- (1) نلفت الانتباه إلى الإيضاح 33 حول البيانات المالية التي تصف المخالفات التي تمت ملاحظتها في عملية شراء الأطراف ذات العلاقة ومكافآت ومعاملات موظفي الإدارة الرئيسيين، وقد تم إجراء تحقيق داخلي خلال السنة الحالية. أسفرت المراجعة عن نتائج ومخالفات مهمة تشير إلى انتهاك سياسات وإجراءات الشركة الأم.
 - (2) الإيضاح 1-24 حول البيانات المالية، الذي يصف الموقف الذي اتخذته الشركة الأم فيما يتعلق بالسماح لشطب مخصص انخفاض القيمة بمبلغ 283 ألف ريال عماني و1.981 ألف ريال عماني و10.597 ألف ريال عماني، عند احتساب ضريبة الدخل المستحقة الدفع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017، على التوالي. لم يبدأ إجراء الربط الضريبي للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2019.
 - (3) الإيضاحات 39 (ب) (3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(8) حول البيانات المالية التي تحدد حالة إجراءات المفاوضات والتحكيم وتقاضي الدعاوى الجارية بشأن بعض المطالبات المرفوعة من قبل الشركة الأم وقابلية تحصيلها. كذلك تبين الإيضاحات 39 (ب) (3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(8) موقف الشركة الأم حول الأمور التالية:
 - التفاصيل المتعلقة بالتسوية النهائية التي تم التوصل إليها على عقد مسقط السريخ وحالة المبلغ المستحق القبض حول مشروع الممر المركزي.
 - وضع إجراءات التحكيم والمفاوضات الجارية التي بدأتها الشركة الأم نحو استرداد بعض المطالبات المرفوعة ضد عميل آخر. قامت الشركة الأم بإدراج جزء من هذه المطالبات البالغة 23.833 ألف ريال عماني في العقد والمديونيات التجارية.
 - (4) قامت الهيئة العامة لسوق المال خلال السنوات السابقة بإجراء بعض عمليات التدقيق التحقيقي المتعلقة بمعاملات معينة للمجموعة للسنوات من 2010 إلى 2014. لقد أبلغتنا الإدارة بأنه حتى تاريخه، استناداً إلى مسودة تقارير مراجعة التحقيقات الواردة من مدققى الحسابات المستقلين المعيّنين من قبل الهيئة العامة لسوق المال، اتخذت الإدارة إجراءات تصحيحية وقد قدمت رداً على التوضيح الذي طلبته الهيئة العامة لسوق المال. أبلغت الإدارة أنه ليس من المتوقع أي تعديل على البيانات المالية فيما يتعلق بتلك السنوات ولم تتلق المجموعة حتى الآن أي اتصال آخر من الهيئة العامة لسوق المال بخصوص هذه المسألة.
- لا يشكل تأكيد الأمور أعلاه أساساً لعدم إبداء الرأي.

عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح 4-2 حول البيانات المالية، الذي يشير إلى أن الشركة الأم والمجموعة قد تكبدتا خسائر من العمليات المتوقعة بقيمة 21.414 ألف ريال عماني و21.509 ألف ريال عماني على التوالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وكما في ذلك التاريخ لدى الشركة الأم والمجموعة خسائر متراكمة بمقدار 28.952 ألف ريال عماني و25.695 ألف ريال عماني على التوالي، (2018- خسائر متراكمة بمقدار 8.753 ألف ريال عماني و19.346 ألف ريال عماني على التوالي). يصف كذلك التدابير التي نفذها مجلس إدارة الشركة الأم لتحسين مركزها المالي والأسس التي تم بها إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية. ومع ذلك، فإن هذه التدابير تعتمد إلى حد كبير على التنفيذ في الوقت المناسب؛ والمشاريع الجارية، وتصديق الذمم المدينة للفوائير المصدرة لهم وصاد العقود والمديونيات التجارية من المشاريع، حيث غالبيتها من الحكومة أو الكيانات ذات الصلة بالحكومة على النحو المبين في الإيضاح 36 حول البيانات المالية.

تشير هذه العوامل إلى أن حالة عدم يقين جوهري موجودة التي يمكن أن تثير شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة إذا لم تحقق التدابير المطبقة نتيجة ناجحة. إن الأمر أعلاه لا يشكل أساساً لعدم إبداء الرأي.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع)**

التقرير حول تدقيق البيانات المالية للشركة الأم والمجموعة (تابع)

مسؤوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية وتحت إشرافه، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدتها أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإتراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن مسؤوليتنا هي إجراء تدقيق للبيانات المالية للشركة الأم والبيانات المالية المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وإصدار تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، بسبب الأمر المبين في قسم أساس عدم إبداء الرأي من تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية مناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاق الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنة معايير الإستقلال الدولية) (مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين) جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية وتحت إشرافه، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Eint. Young LLC

TSJ

فيليب دنيس ستانتون

مسقط

7 يونيو 2020